الافتتاحيّة

الآداب: نحو عهدٍ ثالث

مع هذا العدد تطوي مجلة الآداب عامَها الستّين (١٩٥٣-٢٠١٢). وقد تولّى د. سهيل رئاسة تحريرها بين عامَيْ ١٩٥٣ و١٩٩١، وتولّيتُ تلك المهمّة منذ ذلك الحين.

ولعلّي لا أذيع سرًّا إذا قلتُ إنّ فكرة تعليق إصدار المجلة، بشكل نهائيّ أو موقّت، لم تغادرْ ذهني منذ أعوامٍ طويلة. لكنّ والدي كان يحثّني على الصبر، ويدعوني إلى التفاؤل بمستقبل القراءة ومستقبل المجلّة. وما بين العام ١٩٩١ واليوم، صدرتْ مجلّاتٌ كثيرة، بتمويل الأنظمة، أو الأحزاب، أو المنظّمات غير الحكوميّة، أو نتيجةً لتبييض أموالٍ كما يشاع؛ فتوقّفتْ كلّها تقريبًا باستثناءِ ما أصدرتْه الأنظمة. لكنّني، وبعد سنوات قليلةٍ من رئاسة تحرير الآداب، غدوْتُ أكثرَ تصميمًا على الاستمرار؛ بل انقلبت الأمورُ رأسًا على عقبٍ أحيانًا: فصار سهيل «يتفهّم» الحاجةَ إلى حجْب المجلة، في حين كنتُ أُصرُّ شخصيًّا على الاستمرار بها.

شيئًا فشيئًا تحوّلت الآداب من مشروع سهيل إدريس الشخصيّ لبناء منبر تحرّريّ إبداعيّ عربيّ، إلى مشروعي الشخصيّ أيضًا، فكرّستُ لها جلّ أوقاتي. وكان ذلك طبعًا على حساب تدريبي المهنيّ (في النقد الأدبيّ)، وعلى حساب أدبِ الأطفال والأحداث الذي شغفتُ به منذ سنة ٢٠٠٣، والأهمّ: على حساب المعجم العربيّ ـ العربيّ الذي كنتُ قد شاركتُ سهيلًا ود. صبحي الصالح إعدادَه منذ العام ١٩٨٥ قبل أن أنفرد في العمل عليه بعد العام ١٩٩٥. ومع ذلك فإنّني لم أشعرْ بأنني كنتُ «أضحّي» معظمَ ذلك الوقت؛ على العكس: فـ الآداب هي التي علّمتني كيف أكتبُ، وكيف أقرأُ، وكيف أحرّرُ الموادَّ وأخلّصُها من زوائدها وترهّلاتها؛ وهي التي عرّفتني عن قربٍ إلى المئات من مثقّفي الوطن العربيّ وشبابه وناشطيه؛ والأهمّ أنها علّمتني ـ وبتشجيعٍ دائمٍ وحثيثٍ من معلّمي الأوّل سهيل إدريس ـ كيف أضعُ الكلمةَ في خطّ الدفاع الأوّل عن قضايا العرب العادلة، وعلى رأسها: فلسطين، والتحرّر الوطنيّ والاجتماعيّ، والوحدة العربيّة، وحريّة الفكر والتعبير.

في مجلة الآداب صببتُ كلّ كياني. وكانت دارُ الآداب، وما تزال، ورائي في كلّ خطوةٍ أخطوها في المجلة؛ فالمجلة ليست ابنةَ الدار فحسب، وإنما هي أمُّها أيضًا (تأسّست الدارُ بعد مضيّ ثلاث سنوات على صدور المجلة). واتّخذنا جميعًا القرارَ، سنةً بعد سنة، بمواصلة إصدارها، وبمدّها بما توفّر لدينا من مالٍ وجهدٍ ووقت، حتى ونحن نشْهدُ بأمّ أعيننا توقّفَ المجلّات الثقافيّة العربيّة المستقلّة الأخرى أو تعثّرَها.

كما اتّخذنا قرارًا آخر: هو رفْضُ كلّ تمويل خارج دار الآداب. كان منطلقُنا يقول انْ لا معنى لإصدار مجلةٍ ثقافيّةٍ تقدّميّةٍ معاديةٍ للأنظمة العربيّة قاطبةً، ومشكّكةٍ في أجندات المنظّمات غير الحكوميّة NGOs، بأموال هذه المنظّمات أو تلك الأنظمة؛ ولا ثقافةً حقيقيّةً يمكن أن تَنْتجَ من تمويلٍ يَعْبقُ

سماح إدريس

برائحة النفط أو الاستبداد أو الأجندات الخارجيّة «البريئة.» فالتمويل هو أحدُ أهمّ العوامل التي تُحدّد خياراتِ الكتابة والنشر، من حيث استراتيجيّاتُ الإقصاء والاستيعاب والتركيز:

ـ فهـو من العوامل التي تحدّد إنْ كان علينا أن نغضَّ الطرْفَ عن جرائم الأنظمة ورجعيّتِها (بذريعة «الأولويّات الأمنيّة والقوميّة»)، أمْ نطالب بتغييرها وإسقاطها؛

ـ وهـو من العوامل التي تحدّد إنْ كان علينا أن نواصـلَ الحديثَ عن تحرير فلسـطين «من النهر إلى البحر،» أمْ ننكفئ إلى شعارَي «العدالة الانتقاليّة» و«حلّ الدولتين»؛

ـ وهـو من العوامـل التي تحدّد إنْ كان «تحريرُ المرأة» و«محوُ الأمّيّة» و«تشـجيعُ المطالعة» و«حريّةُ الخيار الجنسيّ» بنودًا من ضمن مشروعٍ عربيّ تحرّريّ تقدّميّ شامل، أمْ هي مَحضُ بنودٍ قائمةٍ بذاتها ولِذاتها في مشاريع الأن. جي. أوز.

ويومًا بعد يوم، صرنا نتفرّجُ على الخسائر المادّيّة تتزايد، فنبتسمُ بمازوشيّة. ثم ننظر إلى الأقطـار العربيّة وهي تَمْنع أعدادَنا، فنتيقّن من أنّنا على الطريق المسـتقيم. إذ ما أهميّةُ ثقافةٍ لا تُغضبُ الحاكمَ العربيّ، ورجالَ مخابراتِه، ومشايخَه، و«مثقّفيه»؟ ووصلنا إلى زمنٍ توقّفنا فيه عن إحصـاء خسـائر المجلة. بل كدنا نصـل إلى معادلةٍ عبثيّة: خسائر أكثر = حريّة أكبر. وهي معادلةٌ جسّـدناها عمليًّا في إجراءٍ قد يبدو جنونيًّا من الناحية التجاريّة، ألا وهو حَجْبُ الآداب، وبقرارٍ ذاتيٍّ من رئيس تحريرها، عن سـوريا، أكبرِ سـوقٍ لقرّاء هذه المجلّـة، بعد اندلاع الأحداث الأخيرة، كي نفسـحَ المجالَ أمام الجميع ليكتبوا ما شـاؤوا، ومن دون أن نسمحَ لأنفسنا بأيّ «مسايرةٍ» لمقصّ الرقيب.

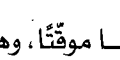

اليـومَ تُقرّر مجلةُ الآداب أن تحتجبَ عن قرّائهـا موقّتًا، وهي التي لم تحتجبْ من قبلُ على امتداد سـتّين عامًا. ولن نعودَ إلى إصـدارها قبل أن نتيقّن من أنّ الصيغة الجديدة ستكون قادرةً على الاسـتمرار سـنواتٍ طويلةً أخرى. لكنْ، ومنعًا لأيّ تأويـل، مغْرضٍ أو غير ذلك، يهمّني أن أوضـحَ ما يأتي: **المال ليس وراء قرارنا الجديد.** فالمجلة كانت خاسـرةً بشكل شـبه متواصـل، وهي قلّما ربحتْ أو غطّتْ كلفةَ إنتاجها طوال أكثر من ثلاثة أرباع عمرها. (وما يزيد من خسـائرها منذ سنوات طويلة وجودُ «مقاولين» يبتاعونها بأزهد الأثمان من السوق ثم يبيعونها اشتراكاتٍ مؤسّساتيةً إلى الجامعات والمعاهد!). ولهذا، فإنّ افتتاحيّتي هنا ليسـت دعوةً إلى «الإنقاذ،» ولا إلى المزيد من الاشـتراكات. إنها عرضٌ للواقع كما هو فحسب.

إنّ دار الآداب، الممـوّلَ الأوّلَ والأخيـرَ والوحيدَ لمجلـة الآداب، ورقًا وطباعةً وأجورَ تحريرٍ وتأليفٍ وترجمةٍ وبريدٍ وشحْنٍ وتخزينٍ واتصالاتٍ وموقعٍ إلكترونيّ...، قادرةٌ على أن تواصلَ إصـدارَها سـتّين عامًا قادمة. فهـي دارٌ ناجحةٌ، بـل متفوّقةٌ بكلّ المعايير، على ما يشْـهد القاصـي والداني. وهي ابنةٌ بارّةٌ بأمّها التي أنجبتْها، وأمٌّ وفيّةٌ لابنتها التي رعتْها. المشكلة هي أنّ عددَ قرّاء مجلة الآداب، وعددَ قرّاء باقي المجلّات الثقافيّة الورقيّة المستقلّة، يسير في منحًى تراجُعيّ منذ سـنوات، مع بعض الاسـتثناءات في هذا البلد أو ذاك، ولإصداراتٍ محدودةٍ من هذه المجلّة أو تلك في كلّ الأحوال. وهذا ما يستدعي طرحَ الأسئلة الآتية:

مـا معنى إصـدار مجلّة حيـن يتراجعُ القرّاء؟ وهل الإصـرارُ على إصـدارها بطولةٌ واجبةٌ، أمْ إضـاعةٌ لجهدٍ كان يمْكن أن يُصْـرفَ في مواضـعَ أخرى قد لا تقلّ أهميّةً ومردودًا ثقافيًّا ونهضويًّا وانتشاريًّا؟ وما معنى أن تواجِهَ مجلّةٌ ورقيّةٌ حكمَ الاستبداد والقمع والتخلّف حين لا يستطيعُ المواطنون الخاضعون له الحصولَ عليها ـ ولو عبر الاشتراك المباشر أحيانًا (في بعض البلدان فتحوا ظروفَ المجلّة وصادروا الأعدادَ رغم أنّها مرسلةٌ إلى مشتركين)؟ هذه أسـئلة جوهريّة، لا تخصّ الآدابَ وحدها، بل تطولُ كلَّ منبرٍ ثقافيّ مسـتقلّ يَرفض أن يبيع نفسَـه لسـلطة المال. وكما أنّ المسألة ليست مسـألةً ماديّة، **فهي أيضًا ليست مسألةَ سـوءِ إدارة**، بدليل أنّ كلّ المجلات الثقافيّة الأخرى، المستقلة حقًّـا أو زعمًا، توقّفتْ على الرغم من أنّها اتّهمتْنا بسـوء الإدارة. فماذا فعل أصـحابُها الشاطرون؟ أنفقوا ما حصّلوه من هذا المموِّلِ أو ذاك على بضعة أعدادٍ خلال أعوامٍ قليلة، ثم توقّفوا عن الإصدار!

بشكل أوضح نسألُ أسئلةً متّصلةً بما سبق: هل من مستقبلٍ للمجلّة الثقافيّة الورقيّة (وربّما للكِتاب الورقيّ أيضًـا ـ لكنّ هذا موضـوعٌ آخر)؟ هل تسـتطيع المجلّةُ الثقافيّةُ الورقيّة أن تَصْدرَ مستقلّةً، مناضلةً، حُرّةً، مشاكسةً، غاضبةً، ثمّ تمرَّ بلا عقاب إلى ممالك الاستبداد وجمهوريّاتِ القتل؟ هل تستطيعُ أن تنافسَ المَلاحقَ الثقافيّة التي باتت تصْدر مع كلّ جريدةٍ تقريبًا (وكلُّها مموّلٌ أو مدعومٌ من خارجها)، أو تنافسَ مجلّاتِ وزارات «الثقافة» والإعلام العربيّة التي كرّسـتْ ملايينَ الدولارات لاسـتقطاب الأسـماء الكبيرة من كتّابٍ ورسّـامين ومخْرجين ولترويج تاريخها القُطْريّ «العريق» في سيرورة الحضارة البشريّة؟ هل تستطيعُ جـذبَ المواطن العربيّ بعيدًا عن التلفزيون والفيسـبوك والتويتر والفقهاء ورجال الدين، فضلًا عن المشعوذين والدجّالين وقارئي البخت والمتنبّئين بأحوال العام الجديد؟ وإذا لم يكن للمجلّة المستقلّة من حليفٍ في أوساط الناس، فكيف ستَصْمدُ، وكيف ستواجِهُ، وكيف ستزدادُ انتشارًا، وكيف ستتطوّرُ مادةً وتصميمًا ورؤيةً استشرافيّةً؟

أنقول، إذنْ، وداعًا؟

بل نقولُ إلى اللقاء. إلى اللقاء في صيغةٍ قد تكون إلكترونيّةً، تتحايلُ على الرقابات، وتنتشرُ بشـكل أعظم، إلى أن نبلغَ الزمنَ الذي نسـتطيعُ فيه أن نعيدَ إصـدارَها بشـكلٍ ورقيّ أيضًا حفاظًا على تاريخها المديد و«تضـامنًا» مع كثيرين لا يَفْقهون لغةَ الكومبيوتر وأخواتِه. أمّا على المستوى الشخصيّ، فسأعمل في هذه الأثناء على إنجاز المعجم العربيّ الضخم، وعلى كتابة المزيد من الروايات الموجّهة إلى الأطفال والناشـئة (الفئةُ الأخيرةُ هي الأكثر غُبنًا في الوطن العربيّ). وستكون الآداب، حين تَصْدر في عهدها الثالث، كما يريدُها مُحبّوها، وكما أرادها مؤسّسُها ومراسِـلوها وقُرّاؤها الأوفياءُ: صوتًا صادحًا للعدالة والحريّة، يَجْمع ـ إلى أصالةِ الانتماء ـ كفاءةَ الوصول إلى أوسعِ فئاتِ الناس.

بيروت